الثورة الاربعاء 13 ربيع الأول 1432هـ الموافق 16 فبراير 2011م العدد 16898

معا لمحاربة الفساد

علي محمد قائد

.. نلاحظ ما تقوم به المعارضة من رفع شعارات مكافحة الفساد متخذة من ذلك ذريعة لتحقيق أغراض أخرى وكلنا نقف صفا واحدا لمحاربة الفساد المالي والإداري ولذلك كان من ضمن البرنامج الانتخابي للأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية محاربة الفساد وتحرص القيادة السياسية على محاربة الفساد من خلال الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد.. ونعلم جميعنا أن الفساد المالي والإداري أشبه بالآفات الزراعية التي تتلف المزروعات فإن تم مكافحتها باستخدام المبيدات الزراعية سيتم القضاء عليها وستفسد الثمار وكذلك الفساد المالي والإداري بحاجة إلى مكافحة ولن تتم مكافحته باستخدام مبيدات مكافحة الفساد بل إن العلاج الأساسي هو الشعور أولا بالانتماء الوطني والالتزام بالواجبات والمسؤوليات الوطنية وأن تكون الضمائر ضمائر حية والنفوس صافية والعقول نظيفة والقناعة والاكتفاء بما يحصل عليه الموظف والمسؤول من حقوق مشروعة فما أروع أن نجد من يجعلون الوطن في قلوبهم ويعملون على بنائه والحفاظ عليه وعلى ممتلكاته، فالوطن أمانة والوطن يعني شرفاً ونزاهة العمل الوظيفي ، فعندما يكون هناك شعور جماعي بتحمل المسؤولية والأمانة في الهيكل الإداري للدولة واتخاذ الإجراءات الصارمة ضد المفسدين وكذلك لو توفرت القدوة الصالحة والحسنة في كل مرفق حكومي فلن يكون هناك فساد، فعلى سبيل المثال وكما يقولون لو صلح الرأس صلح الجسد فلو كان المسؤول أو المدير العام في أي مرفق حكومي رجلاً فاسداً فمن الطبيعي أن يكون الآخرون فاسدين بينما لو كان العكس لما وجد الفساد ، فالوطن بحاجة للضمائر الحية والنفوس المتيقظة ،، بحاجة لرجال يصدقون الله ويصدقون الوطن ، فكما يحرص الإنسان على الحفاظ على ممتلكاته الخاصة فيجب عليه الحرص على الممتلكات العامة، فعندما يعيش الفرد مهما كان وضعه ومركزه بسيطا وقنوعا لا تمتد يده إلى الحرام فسيكون صالحا في حياته وسيصلح أبناءه فليس من ضروريات الحياة التفاخر والتباهي ببناء الفلل وشراء السيارات الفارهة والعقارات و... و... خاصة إذا كان المصدر غير شرعي، فالأمانة أمانة والخيانة خيانة والوطن أمانة والمسؤولية أمانة والوظيفة أمانة وبالتالي يجب مراقبة الله أولا وتحمل المسؤولية بكل أمانة دون التفريط بها ، كما يجب تطبيق سياسة الزهد والتقشف والحفاظ على الأموال والممتلكات العامة ونلاحظ الاهتمام ببناء المرافق الحكومية المختلفة وبشكل جميل مع أنه لا يجب الاهتمام بالمظهر بل يجب الاهتمام بالجوهر وأقصد أن يقوم كل موظف وكل مسؤول داخل تلك المرافق بأعمالهم بكل نزاهة وأمانة وضمير حي وعلى كل فرد أن يجعل الله رقيبا عليه أولا والوطن ثانيا، فمهما تمادى أي فرد في الفساد فلن يخلو من العقاب وسينقلب فساده وبالا عليه فالحرام يفنى وأهله ، ومن هنا فلا بد من إخلاص النوايا والعمل على محاربة الفساد حتى يكون الوطن أكثر بناء وتقدما وحتى لا يجد المغرضون لهم ذريعة لانفلات واختلاق الأزمات.

الحوار بالاتفاق والشراكة والتنازل أم التفاوض بالشروط؟؟

عميد. عبدالسلام ناجي الحمادي

ماذا نريد بالضبط؟؟ حواراً أم تفاوضاً؟؟ تصحيح أخطاء السلطة أم إصلاح جوهر النظام.. الحوار للاتفاق بالتفاهم وبالتداول، أم التفاوض بالاشتراط المسبق الذي يلغي أو يعقد أكثر على الأقل مبدأ الحوار تحت مسمى الشروط التي ترفض أو لا تقبل الحوار، مع إبقاء الشارع مشتعلاً بالأنصار؟؟

يخطيء كثيراً من يعتقد بأن الأحزاب والمعارضات والشوارع تترعرع على حساب أخطاء السلطة.. ويفقد عقله من يفاوض أو يحاور بالشروط المسبقة بوضع العربة قبل الحصان لمطالب «تم» الاستجابة لها.

والفرق كبير بين الاستجابة الذكية وبين الاشتراطات المبكية المحزنة المثيرة للشك والارتباك.. ولمجرد الخروج والبعد عن دوائر الحوار.. تدور الدوائر ويقلق الجميع، والعودة للصواب وللحق فضيلة..

كما أن رغبة «إصلاح» النظام لا تتفق مطلقاً مع مطالب «تغيير» النظام.. والفرق كبير بين اليمن ومصر وتونس والجزائر والسودان ولبنان وغيرها وشاسع ومنطقي.. ويقع في الخطأ التكتيكي السياسي الفادح عند الاستنساخ من كل البلدان والنظم السياسية لقضايا الخلاف والتباين فيها.

والموضوع، بمنطق العقلاء السياسيين بعيداً عن الدفع بعجلات التدهور والعجالات المتهورة للأحداث، ومن زاوية الحرص الوطني ومصلحة ومستقبل الناس نقول ونؤكد أن في اليمن دستوراً يشكل محتويات وجوهر نظامه السياسي في التعددية والتداول السلمي للسلطة وتحديد مدد تدوير الحكم والتداول.. ولا ذكر «بالنص» فيه لغير ذلك من تأبيد أو توريث أو تمديد «حتى اللحظة».. وهذا هو الوجه المتميز للديمقراطية التعددية لبلادنا «التي لم تأخذ ولم تقر التوافقية ولا الأغلبية العددية».. وهذا هو جوهر السلطة وشكلها السياسي الدستوري الذي تم إقراره بالاتفاق الحزبي الجماعي وبالاستفتاء الشعبي العام.

وهل في هذا مبالغة أو خروج عن الحقائق السياسية التي تشمخ وتزدهر في سماء التجربة اليمنية للديمقراطية ونظامها السياسي فيما سبق توضيحه..

في تونس.. يحكمها طاغية مع منع الأحزاب وتشريدها ودون السماح بالتنافس الانتخابي.. في مصر.. حالة طوارئ دائمة مع منع بعض الأحزاب أهمها الإسلامية من النشاط ولا تداول للسلطة أو تنافس انتخابي إضافة للشبهات السياسية في العلاقات الخارجية وربط السلطة بالمال وبرجال الأعمال فيهما..

وإلى اليمن مرة ثانية نعود.. فهل من مقارنة جغرافية وديموغرافية سكانية فيها وهل من نمطية ديمقراطية لأنظمة الحكم فيها في ظل الاحتكار السياسي اللا تنافسي لتلك الأنظمة ودون أي وأدنى مقارنة؟؟

والحديث المثار هنا في اليمن، تلك الاجتهادات أو النوايا غير الرسمية بما عرفناها بالتعديلات الدستورية أو التمديد والتوريث وموعد الانتخابات وآلياتها.. فقد تم الاستجابة للمعارضة بكامل نقاط الخلاف المتأزم مع عدم التعصب والقمر وإيقاف وإلغاء كل ما تم بشرط وبآلية الحوار ثم الحوار ثم الحوار «البناء».

وإن كانت للسلطة أخطاء في الممارسة وفي التطبيقات والفساد والإدارة الاقتصادية والقانونية.. فإن هذا لا يتطلب التمترس والتأزيم.. بل المطالبة باصلاح وتفعيل جهاز الدولة والأنظمة والأداء وبكل الوسائل في البرلمان وخارجه وبأمان.

فهل نلجأ إذن بالدعوة وبالشارع للمطالبة «بالتغيير» في الوقت الذي لم يحدث أي تحريف أو خروج أو تغيير دستوري نصي بعد.. بل هو مجرد زوبعة أطلقت من أي طرف للسلطة أو موالين كاجتهاد.. فأي تغيير مشروع يتطلبه النظام هنا وبهذا الوضع والمنطق؟! وبهذا الاستنفار السياسي الذي شمل كل التناقضات الجبهوية في التحالف المعارض..

إن الدفع بالناس والإدعاء بثورة غضب أو هبات للشباب والأنصار منهم لا تعبر عن مستوى هذا الإدعاء ولا تتناسب مع ما لم يتم من تغيير في النصوص الدستورية بل هو شكل للضغط القاتل للسلطة أو انقلاب عليها بمتاريس الشارع وبحجج من مخاوف وشكوك وعدم ثقة وانتقام تاريخي لبعض أشكال وتكوينات المعارضات في مشهد اليمن والتهور والاندفاع الجنوني نحو السلطة وليس للإصلاح لنظام الحكم وآلياته التشريعية والانتخابية ولنظامه السياسي الذي لم تمسه أي تشوهات بعد.. والمطلوب منطقياً إيقاف أي اجتهادات أو ضغوط وقد تم الاستجابة لها.. انتصاراً للجميع وللوطن وللديمقراطية.

وتلك المبادرة التي أطلقها فخامة الأخ رئيس الجمهورية مدعومة ومقرة من كل تكوينات السلطة التشريعية والحزبية.. مثلت مفاجأة حقيقية.. يبدو أن المعارضين جميعاً لم يتوقعوها والبعض لم يكن يريدها لمواصلة حشد الشارع والتمترس بألوان القلق وبأشكال الضغط المبالغ.. كانت مبادرة جريئة واقعية شجاعة لم تحسب حسابات الربح أو الخسارة السياسية.. بل هي انتصار حقيقي لكل الوطن والناس والسياسيين والحزبيين معاً سلطة ومعارضة.. وهي حكمة شكلت فرصة كبيرة ممكنة لعودة العقول للرؤوس وللتفاهم والاتفاق والشراكة.. وعودة للتقاسم والتوافق لا الذي لم ينص عليه الدستور وأي نظام».

ومن جهة أخرى تمت الموافقة بعد حين على المبادرة التي تلبي رغبة الجميع وتزيل تشوهات الثقة، بأحرف وبتعابير نارية هجومية مع استمرار إشعال الشارع.. ولا يهم.. والأهم في منطق العقلاء أن يتم الاتفاق على مبدأ الحوار وعلى طاولة الحوار رغم الشروط المسبقة..

وهناك فرق كبير بين الحوار للتداول والاتفاق وبين التفاوض بالشروط والاستقواء بالشارع والتعصب والتمسك بأطراف العصي «وإلا».. بهدف فرض نظام التوافقية بين أغلبية وأقلية «سياسية» وهو مؤشر لشكل الشراكة الوطنية في إدارة الدولة والبلاد والناس والعودة بنظام «التقاسم» بين شريكي السلطة الجدد السلطة والمعارضة.. ولا بأس.. وكل الأمور بالاتفاق وبالحوار.

والنتيجة.. تهمنا، النتيجة هنا أكثر وبأشرف ما يمكن وصفه بالحوار البناء الصادق الذي تشكله النتائج الطيبة المفيدة التي تزيل وتذيب المخاوف وتنتج الانفراج والإصلاح وليس التغيير الذي تنعدم أسبابه ودواعيه بما هو أفضل ما بين أيدينا، الذي يجب التمسك به بقوة.. بإصلاح النظام والدولة بأدائها وآلياتها المؤسسية فقط وبأفضل وسائل الحوار للجميع من أجل الناس والوطن وازدهار الديمقراطية والتنمية والاستقرار السياسي والأمني وبالأصول والخصوصيات الوطنية..

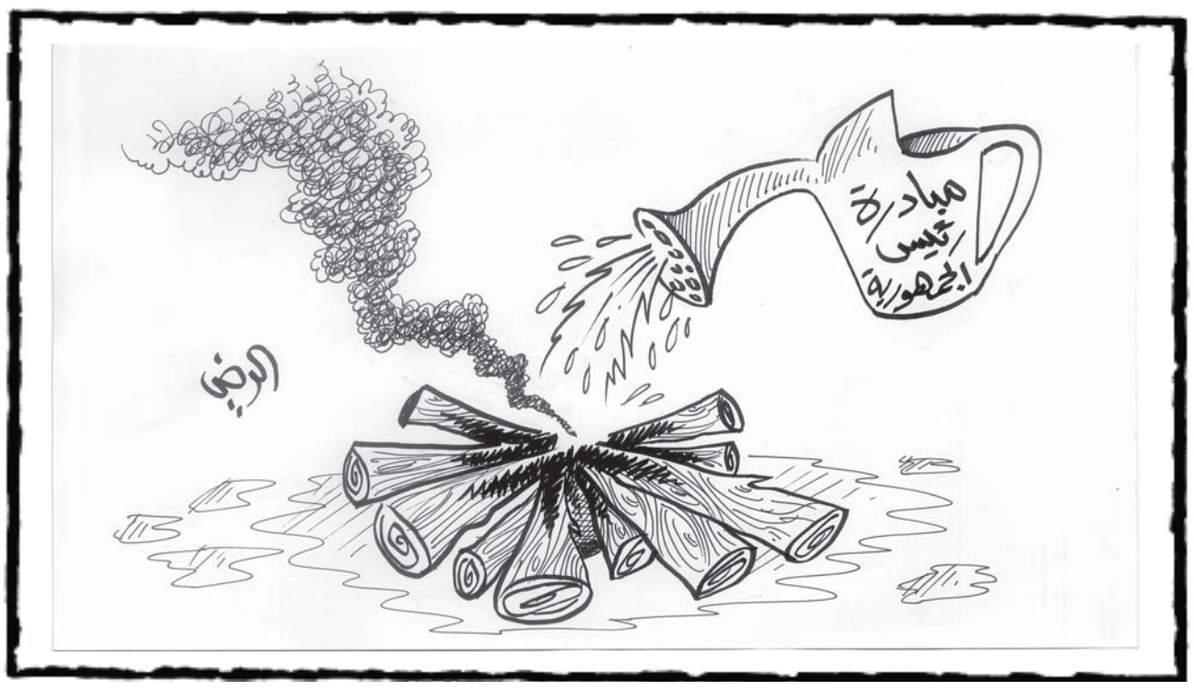

مواقف وطنية

عبدالله البحري

.. تنازلات تلو تنازلات قدمتها قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح لا لشيء سوى لأن الحكمة والإيمان هما من أبرز السجايا التي عهدناها عن هذا الرمز الهام والذي كان ولا يزال موقعه الوطني كنبراس تهتدي به اليمن وهذه الأمة.

الوطن قد ابتلي ببعض المحن والأزمات التي صنعها البعض من المتسيسون والداعون لركوب الموجة ووسط هذا كله نلمس ردود أفعال السواد الأعظم من العقلاء والملتفين حول رجل المواقف الوطنية وصاحب المبادرات الهادفة لتجنيب اليمن والشعب ما قد يدمر -لا سمح الله - ما أنجزناه في نصف قرن تقريبا ، فالمواطن اليوم أصبح متبصرا ومدركا لشتى المحاولات البائسة لدرجة وضوح الرؤية وعبر دخول الأفواج من القبائل اليمنية وسواهم من رموز وممثلي مؤسسات المجتمع المدني لوسط العاصمة معبرين عن تضامنهم وتأييدهم المطلق للجم من المبادرات التي قدمها الأخ الرئيس - حفظه الله - معززين ولاءهم الوطني بهذه المواقف الداعمة لقضايا وهموم الوطن والمواطن التي ترعاها وتعمل على تذليل صعابها قيادتنا الحكيمة ذات الكياسة والخبرة.

ومن هذا المنطلق لا بد من العودة للحوار كسبيل أمثل لمواجهة مجمل التباينات مع الآخر والحرص على تغليب مصلحة الوطن على أية مصلحة يراها المتخذون لسياسات غريبة وغير واضحة مسارا وطريقا نحو المجهول.

لا يهم أن يقال عنها تنازلات بقدر ما أنها مواقف وطنية ومحسوبة لصالح المشهود له بانقاذ وتجنيب اليمن من أزمات ومضائق سابقة وحاضرة بحول وعون من الله سبحانه وتعالى .. والله المستعان.

الإعلام وسائق التاكسي

حسين البكري

.. بعد أن ركبت تاكسي الأجرة رأيت السائق يقرأ كتابا للسنة الرابعة إعلام تلفزيون.

- أنا أدرس في كلية الإعلام.
- ما شاء الله .. إذن أنت شاب طموح.
- بعد أن تخرجت من الثانوية نصحوني بدخول كلية الإعلام لأن موادها سهلة ومستقبلها مضمون.
- هل أفهم من كلامك أنك تدرس الإعلام للحصول على شهادة عليا فقط.؟
- ما تقوله صحيح .. أنا أريد وظيفة دائمة حتى لو كانت بوزارة الري.
- هل عندك موهبة ما .. هل أنت تجيد التصوير؟
- لا أنا لم أصور ولا صورة واحدة في حياتي.
- لكنك بالكلية تدرس التصوير والإخراج.
- صحيح .. أنا أحفظ المواضيع عن ظهر قلب.
- ما هذا الكلام الذي تقوله .. أحقا ما تقول صحيح؟
- أنا معي ثلاثة طلبة على شاكلتي ومن نفس حارتي.. في كلية الإعلام.
- لكن أنت عندك تاكسي أجرة.
- والتاكسي حقي اشتريته بفلوسي وبعد التخرج حشتغل بالتاكسي جنب الوظيفة وليس مهما أن أتوظف بالإعلام المهمس وظيفة ضمانة للمستقبل.
- أنصحك بشراء كاميرا للتصوير صغيرة وابدأ عمليا بصنع بعض الأعمال الوثائقية حاول .. وما أدراك ربما غدا تكون إعلاميا متميزا من خلال الدراسة العملية والتجربة.

H__elbakri@hotmail.com

إعـــ

إعـــ